Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.28
البند 13(ب) من جدول الأعمال

30 July 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن

منح مساعدة تقنية

من أجل

البحوث الزراعية وأنشطة التدريب

التي تجريها

مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

Document #: 339864
Library:DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

		الصفحة
الجزء الأول –	**المقدمة**	**1**
الجزء الثاني –	**التوصية**	**2**
الملاحق		**3**
الأول –	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – المكتب الإقليمي لجنوب آسيا: استيعاب قضايا التمايز بين الجنسين في جهود الحد من الفقر في آسيا دعم برنامج للتحليل السياساتي واستقطاب التأييد وإقامة الشبكات للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين وضعف النساء	5
الثاني –	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: توسيع برنامج مدارس المزارعين الميدانية في أفريقيا الشرقية والجنوبية	12
الثالث –	مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي: تعزيز منظمات الفقراء وإنشاء الروابط بينها: استخلاص الدروس من تجارب منظمات المجتمع المدني ومشاريع الصندوق في آسيا	18
الرابع –	مركز بحوث التنمية الدولية: برنامج إحداث شبكة لتوليد المعارف وتبادلها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (المرحلة الأولى)	24

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن منح مساعدة تقنية
من أجل البحوث الزراعية وأنشطة التدريب التي تجريها
مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن أربع منح مساعدة تقنية مقترح تقديمها لأغراض البحوث الزراعية والتدريب إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بما قيمته 000 740 2 دولار أمريكي.

الجزء الأول – المقدمة

1 – يوصي هذا التقرير بتقديم دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لبرامج البحوث والتدريب التابعة للمراكز الدولية التالية التي لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – المكتب الإقليمي لجنوب آسيا، وإدارة المكافحة المتكاملة للآفات في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي ومركز بحوث التنمية الدولية.

2 – وترد الوثائق المتصلة بمنح المساعدة التقنية والمعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة في ملاحق هذا التقرير:

الأول – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – المكتب الإقليمي لجنوب آسيا: استيعاب قضايا التمايز بين الجنسين في جهود الحد من الفقر في آسيا: دعم برنامج للتحليل السياساتي واستقطاب التأييد وإقامة الشبكات للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين وضعف النساء؛

الثاني – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: توسيع برنامج مدارس المزارعين الميدانية في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛

الثالث – مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي: تعزيز منظمات الفقراء وإنشاء الروابط بينها: استخلاص الدروس من تجارب منظمات المجتمع المدني ومشاريع الصندوق في آسيا ؛

الرابع – مركز بحوث التنمية الدولية: برنامج إحداث شبكة لتوليد المعارف وتبادلها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (المرحلة الأولى).

3 – وتتمشى أهداف ومضمون هذه البرامج البحثية التطبيقية مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق، ومع سياسات ومعايير برنامج منح المساعدة التقنية لأنشطة البحوث والتدريب الزراعية.

4 – وتتصل الأهداف الاستراتيجية المتوخاة في دعم الصندوق لتنمية التكنولوجيا بما يلي: (أ) المجموعات التي يستهدفها الصندوق واستراتيجياتها في مجال الأمن الغذائي الأسري، وخاصة في المناطق الإيكولوجية الزراعية النائية

والمهمشة؛ (ب) التكنولوجيات التي ترتكز على نظم المعارف التقليدية، وتراعي قضايا الجنسين، وتعزز وتنوع الإمكانيات الإنتاجية والتصدي للعراقيل المعطلة للإنتاج؛ (جـ) فرص الوصول إلى الأصول الإنتاجية (الأراضي، والمياه، والخدمات المالية، والقوة العاملة والتكنولوجيا بما في ذلك التكنولوجيا المحلية) وإدارتها على نحو مستدام ومنتج؛ (د) إطار سياساتي يقدم للفقراء الريفيين حافزا على بلوغ مستويات إنتاجية أعلى، ويقلل بذلك من اعتمادهم على التحويلات؛ (هـ) إطار مؤسسي تقدم من خلاله المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في القطاع الخاص والقطاع العام وعلى المستوى المحلي والوطني خدماتها إلى الضعفاء اقتصاديا، بحسب قدراتها النسبية. وفي هذا الإطار يعتزم الصندوق أيضا وضع نهج تستند إلى السلع للعمل على الحد من الفقر، بحيث يستهدف البنود التي ينتجها ويستهلكها الفقراء الريفيون. ويضاف إلى ذلك أخيرا أن إنشاء شبكة موحدة لجمع المعارف وتعميمها سيعزز قدرة الصندوق على إقامة صلات استراتيجية طويلة الأجل مع شركائها في التنمية وعلى مضاعفة الآثار الناجمة عن برامجه الخاصة بأنشطة البحوث والتدريب الزراعية.

5 - تستجيب منح المساعدة التقنية المقترحة في هذه الوثيقة للأهداف الاستراتيجية الآنفة الذكر. وسوف تعالج منحة المساعدة التقنية لرفع مستوى منظمات الفقراء والوصل فيما بينها (مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي) للهدف الأول الوارد في *الإطار الاستراتيجي للصندوق (2002-2006)*، وهو تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم, الذي يُقصد به تصميم وتنفيذ منظمات مجتمع محلي مستدامة والعمل على رفع مستوى الصلات السياسية من خلال تجمُّعات هذه المنظمات واتحاداتها. وستعالج المنحة المخصصة لوضع اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم برامج تخفيف وطأة الفقر في آسيا (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) أهداف الصندوق الاستراتيجية الثلاثة جميعها. أما توسيع نطاق برنامج المدارس الميدانية للمزارعين في إفريقيا الشرقية والجنوبية فإنه, من خلال تركيزه على تمكين مجموعات المزارعين وعلى مساعدة هذه المجموعات على تحسين إنتاجيتها الزراعية وأمنها الغذائي، يستجيب بوجه خاص للأهداف الاستراتيجية (أ) و(ب) و(هـ). وكذلك يسهم برنامج تطوير عمليات توليد المعرفة وتبادلها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في جميع أهداف الصندوق الاستراتيجية بتحسين الحوار وتعزيز القدرات على تبادل المعارف وإتاحة الفرص لإطلاع المعنيين على نُهُجٍ لمعالجة المشاكل وحلها في جميع مشاريع الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. وهدف الصندوق الطويل الأجل في إطار هذا النشاط الرائد هو تعيين واختبار وتطوير آلياتٍ لاستخدام أدوات وسبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم على تحسين إمكانيات وصولهم إلى المعرفة والتكنولوجيا وإنشاء آليات لإشراكهم في الحوار المتعلق بالتنمية.

الجزء الثاني – التوصية

6 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تقديم المنح التقنية المقترحة بموجب القرارات التالية:

قرر: أن يقدم الصندوق منحة لتمويل جزئي لاستيعاب قضايا التمايز بين الجنسين في جهود الحد من الفقر في آسيا – دعم برنامج للتحليل السياساتي واستقطاب التأييد وإقامة الشبكات للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين وضعف النساء، لا تتجاوز مائتي ألف (000 200) دولار أمريكي للمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في جنوب آسيا وفقاً للأحكام والشروط المقدمة إلى المجلس التنفيذي في تقرير رئيس الصندوق وتوصيته الواردتين في هذا التقرير.

كمـــا قرر: أن يقـــدم الصندوق منحة، لتمويل جزئي لتوسيع نطاق برنامج المدارس الميدانية للمزارعين في إفريقـــيا الشـــرقية والجنوبـــية، لا تزيد عن مليون وتسعين ألف (000 090 1) دولار أمريكي لمنظمة الأغذية والـــزراعة للأمـــم المـــتحدة بموجـــب أحكام وشروط تكون إلى حد كبير وفقا للأحكام والشروط المقدمة إلى المجلس التنفيذي في تقرير رئيس الصندوق وتوصيته الواردتين في هذا التقرير.

قـــرر أيضا: أن يقدم الصندوق منحة، لتمويل جزئي لرفع مستوى منظمات الفقراء والربط بينها: التعلم من تجـــارب مـــنظمات المجـــتمع المدنـــي ومشـــروعات الصندوق في آسيا، لا تتجاوز أربعمائة وخمسين ألف (450 000) دولار أمريكي لمركز التنمية الريفية المتكاملة لإقليم آسيا والمحيط الهادي، بموجب أحكام وشروط تكون إلى حد كبير وفقا للأحكام والشروط المقدمة إلى المجلس التنفيذي في تقرير رئيس الصندوق وتوصيته الواردتين في هذا التقرير.

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق منحة، لتمويل جزئي لبرنامج إحداث شبكة لتوليد المعارف وتبادلها في إقليم الشـــرق الأدنى وشمال أفريقيا (المرحلة الأولى)، لا يتجاوز مقدارها مليون (000 000 1) دولار أمريكي إلى مركـــز بحـــوث التنمية الدولية بموجب أحكام وشروط تكون إلى حد كبير وفقا للأحكام والشروط المقدمة إلى المجلس التنفيذي في تقرير رئيس الصندوق وتوصيته الواردتين في هذا التقرير.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق الأول

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – المكتب الإقليمي لجنوب آسيا: استيعاب قضايا التمايز بين الجنسين في جهود الحد من الفقر في آسيا: دعم برنامج للتحليل السياساتي واستقطاب التأييد وإقامة الشبكات للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين وضعف النساء

أولاً- الخلفية

1 - يعترف *الإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2002-2006)* بأن معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين وزيادة قدرات المرأة شرطان مسبقان أساسيان لتحقيق هدف التنمية للألفية، المتمثل بتقليص نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. وقد طوَّر الصندوق خطة عمل لتنفيذ المبادئ والأهداف المتصلة بوضع اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم البرامج وتمكين المرأة، على نحو ما جاء في الإطار الاستراتيجي.

2 - على الرغم من دور المرأة الإنتاجي ودورها الإنجابي ما زالت إمكانيات وصولها إلى الموارد والأصول والإدارة المجتمعية واتخاذ القرارات أقل كثيراً من إمكانيات الرجل. وتدعو *استراتيجية الصندوق لتخفيف وطأة الفقر في ريف* آسيا والمحيط الهادي، 2002، إلى تعزيز 'وساطة' المرأة من خلال العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتخفيف وطأة الفقر، ويكون معظم ذلك بتحسين إمكانيات وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية المنتجة والخدمات المالية. ومن بين المجالات ذات الأولوية التي ينطوي عليها هذا التغيير الاستراتيجي إيجاد بيئة ممكِّنة لتحسين وساطة المرأة الريفية بتحسين قدرتها ووصولها الفعال إلى الأرض والموارد الأخرى، وكذلك بضمان مشاركة المرأة الريفية مشاركة فعالة في إدارة المجتمع المحلي والحكم المحلي.

3 - اعتُرف في تقييم الصندوق *للفقر الريفي في آسيا والمحيط الهادي، 2002*، بأن مشكلة التفاوت في العلاقات بين الجنسين أشد ما تكون حدة في جنوب آسيا وأن ذلك غالباً ما يُبَرَّرُ بحجة طبيعة النظم الثقافية والاجتماعية. وما يبدأ بإهمال مصالح المرأة ينتهي بإلحاق الضرر بالجميع ويؤثر في صحة الجميع وبقائهم على قيد الحياة. غير أن توسيع نطاق قدرات المرأة يسهم مساهمة كبيرة في تحسين أحوال معيشة كل الناس.[1]

4 - تحولت العلاقات بين الجنسين في معظم بلدان آسيا بسبب التغيرات الاقتصادية، كاعتماد البلدان الاشتراكية السابقة لسياسات السوق المفتوحة، في السنوات الأخيرة، وما تركته الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات من آثار سلبية على تخفيف وطأة الفقر في كثير من بلدان جنوب شرقي آسيا. وأصبحت العلاقات بين الجنسين أكثر تعقيداً، وثمة أبعاد متشابكة كثيرة تؤثر في حقوق المرأة، بما في ذلك التمثيل الهامشي للمرأة في حكم المجتمع المحلي وتزايد أعمال العنف المنزلي والاجتماعي.

[1] انظر Sen, Amartya (2001) ، "أوجه التفاوت الكثيرة بين الجنسين" (بالإنكليزية)، محاضرة ألقاها في معهد رادكليف، مجلة *رادكليف الفصلية* (الصيف).

5 - أصبحت بعض المناطق الريفية في آسيا بؤراً للمنازعات والعطل الاجتماعي، وهذا ناتج – في جملة أسباب أخرى – عن سياسات الحكومة التي تستبعد المرأة، في مجالَي الموارد وخصخصة الأموال التي يملكها القطاع العام، وهذا يستبعد المرأة في العادة من ملكية الموارد والمشاركة في إدارة المجتمع المحلي على السواء.

ثانياً- الأساس المنطقي للمشاريع وأهميتها للصندوق

6 - في المرحلتين الأوليين، أجرى البرنامج تحليلات ودراسات التمايز بين الجنسين لمشاريع الصندوق في بضعة بلدان. وأُدرج كثير من توصيات هذه الدراسات فيما بعد أثناء التنفيذ في المشاريع المعنية. يرد أدناه موجز ببعض التوصيات الرئيسية وتنفيذها في مشاريع الصندوق.

- أصبحت القرية في مشاريع الصندوق الوكالة الرئيسية لإدارة صناديق تنمية القرى. وبناء على التحليلات التي أجريت أثناء المشروع، أعطي مجال لمشاركة المرأة في مشروع إدارة الموارد المجتمعية في مناطق الهضاب بالمنطقة الشمالية الغربية (الهند)؛ وأعطي مجال للاتحاد النسائي ليأخذ حصة من الإدارة المجتمعية تُعنى ببناء البنى التحتية (ها جيانغ، فييتنام). أظهرت دراسة أثر مجموعات التوفير والتسليف في مشروع تنويع الزراعة وتكثيفها (بنغلاديش) أن هذه المجموعات مكَّنت النساء من الخروج من كنف تقاليد العزلة بمساعدتهن على أن يصبحن كاسبات مستقلات للدخل، مما زاد حركتهن ومركزهن في تقرير نفقات الأسرة، بل ساعدهن على امتلاك الأرض بأسمائهن. وبناءً على هذه الدراسة اقترح البرنامج استراتيجية تدخلات التمايز بين الجنسين في باكستان تتركز على تنمية أنشطة زراعية وغير زراعية تموَّل بتوفير قروض صغيرة للنساء.

- لتوسيع مجال مشاركة المرأة في الأسواق، اقترح البرنامج تناوُل بناء أجزاء خاصة للنساء في الأسواق في إطار مشروع تنويع الزراعة وتكثيفها ومشاريع الصندوق الأخرى في بنغلاديش. ويجري الآن تنفيذ هذه الخطوة في هذه المشاريع.

- وأظهرت دراسات التمايز بين الجنسين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في سياق الجهود الرامية إلى إشراك النساء في أعمال النسيج وأنشطة توليد الدخل المتصلة بها، أن من الضروري العمل على توفير أجهزة توفر في استخدام اليد العاملة للقيام بالأعمال المنزلية وزيادة مشاركة الرجل للمرأة في الأعمال المنزلية. وهذه الخطوات بارزة في البرنامج.

- فيما يتعلق بوصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية الخاصة، نقل مشروع تنمية الثروة المائية في بنغلاديش تركيزه من معاملة الرجال باعتبارهم مالكي البرك ومديريها إلى معاملة النساء باعتبارهن مالكات هذه البرك ومديراتها. ويقدِّم المشروع الإرشاد والتسليف لمساندة تربية الأحياء المائية في البرك للنساء فقط.

- تشير معظم الدراسات إلى أهمية تدريب موظفي المشاريع على تحليل التمايز بين الجنسين، كما جاء، مثلاً، في تقارير لاوس وكمبوديا وإندونيسيا. ولم يُجرِ البرنامج تدريباً يُذكَر حتى الآن ولكنه يقترح ذلك كنشاط كبير في المرحلة الراهنة.

- صـــاغت المرحلة السابقة من البرنامج مسودةَ دليلٍ يسمى " تدخلات التمايز بين الجنسين الاستراتيجية في مشاريع تخفـيف وطـــأة الفقـــر فـــي آسيا". وبعد مناقشة هذا الدليل في حلقة عمل عقدها خبراء في اعتبارات التمايز بين الجنســـين أصـــبح الآن جاهـــزاً للتوزيع والتطبيق في الميدان. ويضم الدليل، بالإضافة إلى بنود أخرى، مجموعة مؤشرات لتقييم آثار التمايز بين الجنسين للمشروع.

7 - تبيَّن من استعراض المرحلة السابقة من إدخال اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم مشاريع الصندوق في بـــرنامج إقليمـــي أن المجهـــود مكَّـــن شعبة آسيا والمحيط الهادي من تطوير فهم مشترك لتحليل التمايز بين الجنسين واســـتخدام هذا النهج في تصميم المشاريع وتنفيذها. وأُخِذَ في أثناء التنفيذ بالاقتراحات التي قدمت أثناء تحليلات التمايز بيـــن الجنسين. وخلص الاستعراض إلى نتيجة مفادها أن وجود البرنامج لازم لأن الصندوق على وشك التقدُّم خطواتٍ هامـــةً إلى الأمام في وضع اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم مشاريعه. ولاحظ تقرير الاستعراض أن "التحرُّك نحو تقدير حقوق المرأة ما كاد يبدأ. وإن الوعي باعتبارات التمايز بين الجنسين والحساسية لها يجب أن يكونا مدخلات مستمرة ومنتظمة ومنهجية لأن فهمهما وإدراكهما حتى الآن ليسا منتشرين بالتساوي."

8 - ســـتبنى أنشـــطة هـــذه المـــرحلة من البرنامج على دروس مختلفة حصل عليها العاملون فيه أثناء المرحلتين الســـابقتين، منها على وجه التحديد: (أ) سيُنشَر دليل استراتيجية التمايز بين الجنسين وتخفيف وطأة الفقر، الذي تم في المـــرحلة الســـابقة، ويوزَّع. وسوف يُستخدم التحليل المقترح في هذا الدليل أيضاً لتسترشد به بعثات صياغة المشاريع وبعثات استعراضها في منتصف المدة؛ (ب) ستبنى مساندة مشاريع الصندوق المستمرة على التوصيات التي قُدِّمَت في الدراسات الإحدى عشرة لاستراتيجية التمايز بين الجنسين وآثارها، التي أجريت في المرحلتين السابقتين؛ (ج) ستُختبَرُ مؤشرات التمايز بين الجنسين التي صيغت في المرحلة السابقة وتُجرَّبُ في مشاريع مختلفة.

9 - عـــلاوة علـــى ذلـــك، لوحـــظ في المرحلتين السابقتين أثر واضح في رفع وعي موظفي الصندوق وموظفي المشاريع التي يمولها الصندوق بقضايا التمايز بين الجنسين. وسيوسع نطاق هذا المجهود من خلال تركيز الأعمال ذات الصـــلة فـــي المشـــاريع التـــي يشرف عليها الصندوق، بينما تُلتمَس المساعدة من مديري الحافظات القطرية لمشاريع الصندوق في تقديم هذه المساندة المنتظمة لبعثات الإشراف التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستنظم حلقات عمل لتحليل اعتبارات التمايز بين الجنسين لموظفي إدارة الحافظات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كما نُظِّمَت حلقات عمل مشابهة لمديري الحافظات القطرية لمشاريع الصندوق في المرحلة السابقة.

ثالثاً- الغايات والأهداف

الغايات

10 - الغايات الرئيسية للبرنامج هي معالجة التفاوت بين الجنسين وهشاشة أوضاع النساء لتمكينهن من التغلُّب على الفقـــر والتهميش الاجتماعي وتمكينهن من المشاركة مشاركة أكثر إيجابية في إدارة المجتمع المحلي وفي الحكم المحلي وضمان سيطرتهن على الموارد الاقتصادية وملكيتها.

الملحق الأول

الأهداف

11 - ستكون للبرنامج الأهداف التالية:

- تشجيع النساء على أن يكن عاملات على تغيير التنمية الريفية؛
- اقتراح تغييرات سياسية في حدود علاقات التمايز بين الجنسين بغية تقليل جعل المرأة عرضة للإتجار بها وتقليل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز؛
- إعادة تصميم مشاريع التنمية الريفية لجعلها أكثر استجابة لاعتبارات التمايز بين الجنسين مع إيلاء انتباه لأدوار النساء في الإنتاج الزراعي؛
- تعزيز حقوق النساء في ملكية الأرض والأشجار والموارد المنتجة الأخرى والمالية؛
- زيادة المساحة الديمقراطية للحكم القائم على المشاركة والمستجيب لاعتبارات التمايز بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع.

رابعاً- الأنشطة

12 - مع مراعاة خطة العمل لوضع اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم عمليات الصندوق، سيقوم البرنامج بالأنشطة التالية:

تحقيق الآثار ودورة المشروع

- إجراء تحليل ودراسات تستطلع القضايا المتصلة بإمكانيات وصول المرأة إلى الموارد والسلطة في المجتمع المحلي وعلى صعيد الأسرة؛
- مساندة في إعداد ورقات الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشاريع؛
- مساندة مشاريع مختارة يمولها الصندوق لمتابعة التوصيات التي قُدِّمَت في استراتيجية التمايز بين الجنسين ودراسات الآثار التي أجريت في المرحلتين السابقتين؛
- تنظيم حلقات عمل بشأن التمايز بين الجنسين والفقر لموظفي المؤسسات المتعاونة والمؤازرة والاستشاريين ووحدات إدارة المشاريع؛
- تدريب المدربين على قضايا التمايز بين الجنسين.

الملحق الأول

الصندوق كحفاّز: السياسة العامة والشراكات، التعلُّم والابتكار

- الدعـوة إلـى تمكيـن المـرأة الريفية وتدخلات استراتيجية التمايز بين الجنسين لتغيير مركز المرأة المهمَّش في المجتمع؛

- التواصـل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز وساطة المرأة من خلال الشركاء في التنمية والمنظمات والأفراد العاملين في التنمية الريفية وتمكين المرأة؛

- إجـراء بحـوث التمايز بين الجنسين – استراتيجية، لتعيين الابتكارات في مشاريع الصندوق وأماكن أخرى. ومن الأمـثلة على ذلك: (أ) مؤسسات التمويل الصغيرة: وساطة المرأة وحقها في ملكية الموارد المنتجة؛ و (ب) تناول علاقات التمايز بين الجنسين وهشاشة أوضاع النساء؛

- مساندة مراكز الموارد النسائية للشعوب الأصلية التي أنشئت في أثناء المرحلة السابقة.

المساءلة والرصد

سـتُختبَرُ مؤشرات التمايز بين الجنسين للرصد والتقييم التي صيغت من قبل في مشاريع مختلفة ويُطلَعُ المعنيّون على الخبرات المكتسبة.

البحوث الاستراتيجية

سـتُجرى بالـتعاون مع صندوق الأمم ا لمتحدة الإنمائي للمرأة بحوثٌ في هشاشة أوضاع المرأة والإتجار بالنساء في مـناطق الشـعوب الأصلية من الهند ونيبال. وسوف تركز هذه البحوث على هشاشة أوضاع المرأة والإتجار بالنساء وانتشـار فـيروس نقـص المناعة البشرية المكتسب/الأيدز بمعالجة علاقات التمايز بين الجنسين في أمور مثل ملكية الأصول، ووساطة المرأة وتعيين مسؤوليات المرأة للتمايز بين الجنسين.

خامساً- المخرجات المتوقعة والمنافع المتوقعة

- سيكون من المُخرَجات الهامة بناء قدرات النساء، على مستوى القاعدة الشعبية، لتوليد الدخل والمشاركة الفعالة في إدارة المجتمع المحلي واتخاذ القرارات والسيطرة على الموارد في مجالات مشاريع الصندوق.

- تعزيـز تدخلات التمايز بين الجنسين التي تمكِّن المرأة من المشاركة بصورة أكبر وأكثر إيجابية في الحكم المحلي والأنشطة الاقتصادية.

- اسـتفادة موظفـي الصندوق والمؤسسات المتعاونة والاستشاريين المعنيين بتصميم المشاريع وتنفيذها من تدخلات استراتيجية التمايز بين الجنسين والدراسات البحثية وبرامج التدريب.

- من شأن الدعوة وأنشطة التواصل المساعدة على تحسين موقف الصندوق وخبرته في وضع اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم المشاريع. وبناءً على الخبرة المستفادة من مشاريع الصندوق وتحليلاته، ستساعد أيضاً على زيادة الوعي بتدخلات الصندوق لدى العاملين في دوائر المشاريع والسياسات.

سادساً- ترتيبات التنفيذ

13 - سينفِّذُ البرنامجَ المكتبُ الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في نيودلهي، الهند. وقام الصندوق بعدد من البرامج بالتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في صياغة مهام البعثات، وتنظيم المؤتمر العالمي للنساء الجبليات، إلخ. وسيكمل هذا البرنامج المبادرات التعاونية السابقة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركاء إقليميين آخرين.

14 - سيعين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي منسقاً للبرنامج بالتشاور مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيقوم المنسق بأعمال في مجالي الدعوة والتواصل لتعيين فريق من الباحثين والاستشاريين ومحللي السياسات الإقليميين والتفاعل معه. وسيجري المنسق أيضاً دراسات بحثية استراتيجية. وسيبحث المنسق عن باحثين واستشاريين لديهم سجل معروف في البحوث وتحليل سياسات التمايز بين الجنسين، بالتعاون مع الصندوق والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لإجراء دراسات وتقديم دعم في تنفيذ مشاريع الصندوق.

15 - سيقوم بتنفيذ عناصر البرنامج المتمثلة في دراسات آثار التمايز بين الجنسين، والبحوث العملية، والمشاورات مع بعثات الصندوق، والتدريب وحلقات العمل في دول نهر الميكونغ (لاوس وكمبوديا وفييتنام)، مكتب دراسات التمايز بين الجنسين والتنمية في المعهد الآسيوي للتكنولوجيا، في بانكوك، تايلند. ويبلغ مجموع المبلغ المخصص من الميزانية لهذا النشاط 000 95 دولار أمريكي لفترة السنتين الأوليين.

16 - سوف تشرف على البرنامج لجنة توجيهية مؤلفة من مدير البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والاقتصادي الإقليمي في شعبة آسيا والمحيط الهادي في الصندوق, والمستشار الفني للصندوق (في موضوع التمايز بين الجنسين)، ومنسق دراسات التمايز بين الجنسين والتنمية في المعهد الآسيوي للتكنولوجيا، ومنسق البرنامج. وستتولى اللجنة التوجيهية مسؤولية الموافقة على خطة العمل والميزانية السنوية للبرنامج. وستقدم تقارير مرحلية ومالية منتظمة عن البرنامج إلى الصندوق. وبنهاية السنتين سيُجرى استعراض تقوم به لجنة استعراض يشترك في تعيينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

سابعاً- التكاليف الإرشادية للبرنامج وتمويله

17 - يقدر مجموع تكلفة البرنامج الذي مدته ثلاث سنوات بمبلغ 000 550 دولار أمريكي. وستبلغ مساهمة الصندوق فيها من موارده المخصصة للمنح 000 200 دولار أمريكي. ووافقت حكومة اليابان على دفع مبلغ 000 250 دولار أمريكي من المنح المخصصة لدور المرأة في التنمية. ووافق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وحكومة هولندا على أن يدفع كل منهما 000 50 دولار أمريكي. وفيما يلي بيان مؤقت بتفاصيل الميزانية:

الملحق الأول

فئة النفقات	مقدار المنحة لكل فئة (بالدولار الأمريكي) لثلاث سنوات				
	اليابان	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	هولندا	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المجموع
تكاليف الموظفين	75 000		10 000	60 000	145 000
الاتصالات واللوازم المكتبية والمنشورات	14 000	2 000	6 000	27 000	49 000
دراسات آثار التمايز بين الجنسين ودعم تنفيذ مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	70 000	45 000	24 000	55 000	194 000
التدريب وحلقات العمل	50 000	3 000	5 000	35 000	93 000
دعم مراكز الموارد النسائية للشعوب الأصلية	12 000				12 000
المجموع الفرعي	221 000	50 000	45 000	177 000	493 000
النفقات العامة (13%)	29 000		5 000	23 000	57 000
المجموع	**250 000**	**50 000**	**50 000**	**200 000**	**550 000**

الملحق الثاني

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:
توسيع برنامج مدارس المزارعين الميدانية في أفريقيا الشرقية والجنوبية

أولا – الخلفية

1 – مدارس المزارعين الميدانية هي نشاط ميسر من الخارج مرتبط بزمن محدد (موسم زراعي واحد عادة). وتضم المدرسة الميدانية الواحدة مجموعة من 20 إلى 30 مزارعا. ممن يتعلمون باستخدام وسائل الاكتشاف العملية المباشرة. ومع أن مدارس المزارعين الميدانية محدودة زمنيا فإن مجموعات كثيرة منها تعمد إلى إضفاء طابع نظامي على علاقاتها وتواصل الدرس أو الاضطلاع بمشروعات عملية بعد استكمال المنهاج المقرر.

2 – سيفيد البرنامج المقترح من برنامج سابق ممول من منحة مساعدة تقنية[2] نفذ في الفترة من 1999 إلى 2002. وقد قام هذا البرنامج الذي كان يهدف إلى استكشاف إمكانية مواءمة مدارس المزارعين الميدانية مع الظروف الخاصة لأفريقيا الشرقية (كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا) بدور هام في تطوير نموذج إقليمي لمدارس المزارعين الميدانية. فقد وضع هذا البرنامج، أولا، وبدلا من التركيز على الإدارة المتكاملة للآفات، نهجا كليا يعرف باسم "النهج المتكامل في إدارة الإنتاج والآفات" يتيح لمجموعات المزارعين تحديد أولوياتها التعليمية الخاصة بها مما أفضى إلى وضع منهاج واسع يضم "موضوعا مركزا" (يقوم عادة على محصول رئيسي أو منشأة رئيسية) وعددا من "الموضوعات الخاصة". وكانت مبادرة البرنامج الثانية الهامة التي اتخذت بمبادرة من المزارعين إنشاء "شبكات لمدارس المزارعين الميدانية" تتألف من مجموعات من المدارس التي تسدد رسوما لقاء عضويتها في الشبكات. وقد أخذت هذه الشبكات تتولى مهمة مساعدة المجموعات على تحديد موفري الخدمات الخارجية والمدخلات وأسواق المنتجات وسبل الوصول إليها – وهو الدور الذي كان يضطلع به منسقو مدارس المزارعين الميدانية. وقام البرنامج، ثالثا، وخلال السنة الأخيرة من التنفيذ وفي مسعى منه للحد من أعباء مدارس المزارعين الميدانية على الميزانية، بالابتعاد عن تمويل هذه المدارس من خلال المنح وتزويدها، بدلا من ذلك، بالقروض.

3 – بلغ عدد المزارعين المستفيدين من البرنامج 000 25 مزارع معظمهم من النساء (70% في كينيا) وأغلبيتهم من الشرائح الاجتماعية الوسطى والفقيرة، وتشير التقديرات إلى أن أفراد المجموعات تمكنوا بفضل ما تعلموه في المدارس من تحقيق زيادات فورية كبيرة في الغلال أو تخفيضات فورية كبيرة في التكاليف مما أدى إلى زيادة دخولهم. وتقوي مدارس المزارعين الميدانية الروابط بين أفرادها وتعزز ثقتهم بقدرتهم على التعامل مع الموظفين الحكوميين ووسطاء السوق أي أن تجربة مدارس المزارعين الميدانية تتيح لصغار المزارعين إنشاء مجموعات متماسكة وممكنة اقتصاديا خاصة بهم. والواقع أن نسبة 80 إلى 90% من المجموعات تبقى معا بعد انتهاء المدارس فتزاول أنشطة تجارية جماعية مختلفة وتقوم بتجارب ميدانية إضافية. وهناك اليوم قوائم انتظار من مجموعات المزارعين الراغبين في الانضمام إلى برنامج مدارس المزارعين الميدانية.

[2] منحة المساعدة التقنية رقم 427، مدرسة المزارعين الميدانية لأفريقيا الشرقية المعنية بالإدارة المتكاملة للآفات.

4 - تلقى مدارس المزارعين الميدانية دعما واسعا في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا التي أصبحت المدارس تنشأ اليوم فيها بمعزل عن البرنامج وفي بعض الحالات بميزانيات وطنية، ويبدي صانعو السياسات فيها اهتماما متزايدا بنهج مدارس المزارعين الميدانية بصفتها عنصرا في إطار نظم الإرشاد الوطنية.

ثانيا – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

5 - بدأت تتضح من خلال البرنامج السابق ملامح نموذج محلي وقابل للتكرار لمدارس المزارعين الميدانية مازالت بعض عناصره بحاجة إلى اختبار وتطوير وهو ما سيركز عليه البرنامج المقترح.

6 - **التمويل والتكاليف** – سيضع البرنامج آليات موجهة ممولة ذاتيا بهدف خفض معدلات الدعم المالي الخارجي المطلوب وتيسير تحسين نموذج مدارس المزارعين الميدانية. وسيسعى البرنامج، على وجه الخصوص، إلى بناء قدرة الشبكات على إدارة الأموال التي تستخدمها لتقديم قروض إلى مجموعات المزارعين لتمكينهم من تمويل المدارس الميدانية. وسيعتمد هذا الأسلوب في المناطق التي ترسخ هذا الأسلوب فيها وتعززت مكانته لدى المزارعين. وسيعتمد في بعض المناطق الأخرى وعند الضرورة على عنصر واحد من عناصر التمويل بالمنح على الأقل.

7 - **توسيع نطاق المدارس الميدانية** – إذا كان النهج المتكامل في إدارة الإنتاج والآفات هو نقطة الانطلاق المناسبة فإن على مدارس المزارعين الميدانية أن تلبي احتياجات المزارعين في مجالات أخرى منها على وجه الخصوص التسويق والادخار والتسليف. وستدرج هذه الموضوعات ضمن الموضوعات المختلفة التي سيشملها برنامج مدارس المزارعين الميدانية. وستركز المدارس الميدانية أيضا على نحو متزايد ومن خلال تدريب المنسقين على جائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وعلى التدابير المناسبة لتخفيف وطأتها.

8 - **شبكات مدارس المزارعين الميدانية** – وسيتعاون البرنامج مع الشبكات من أجل تحديد المعلومات التي ينبغي تزويد الأعضاء بها لتعزيز قدراتهم التشغيلية وتزويدهم بالخدمات. ويدخل في هذا المضمار تعزيز قدرة الشبكات على إدارة الصناديق الدوارة الرامية إلى توفير التمويل الذاتي للمدارس من جانب المزارعين.

9 - **تعزيز قدرة المدارس على الاستجابة لاحتياجات المزارعين المتزايدة** – يتعاظم باطراد طلب المزارعين على المدارس الميدانية حاليا دون أن تتوافر سوى قدرات محدودة على الاستجابة لهذا الطلب. لهذا فإن البرنامج سيعمل على تعزيز تيسير وصول المزارعين لمدارس المزارعين الميدانية بوصفها وسيلة مجربة لتوسيع التغطية وسيسعى بالتالي كي يصبح مدربا للمنسقين بما في ذلك المزارعون والموظفون الحكوميون والعاملون لدى المنظمات غير الحكومية. وسيصبح بإمكان المنسقين بعدئذ أن يوفروا خدمات التنسيق للمشروعات الأخرى كما سيصبح بإمكان الموظفين والمزارعين المعينين بالمشروع أن يشاركوا في أنشطة تدريب المنسق التي يضطلع بها في إطار البرنامج.

10 - **البلدان التي يركز عليها البرنامج والروابط مع الأنشطة التي يدعمها الصندوق** – سينفذ البرنامج في عشر دوائر في كينيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. وستكون مشاركة موزامبيق اختبارا للقدرة على تنفيذ النموذج بسرعة، استنادا إلى تجارب وخبرات مستقاة من بلدان البرنامج الحالية، في بيئة مختلفة تتسم بانخفاض

مستويات التعليم ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في مجتمع زراعي. وسيجري العمل من أجل تعزيز قيام روابط متينة مع المشروعات المدعومة من الصندوق والبرامج الوطنية، أي مع البرنامج الوطني للخدمات الاستشارية الزراعية وبرنامج دعم تنمية الدوائر في أوغندا ومع مشروع الإدارة الزراعية والبيئية لمنطقة كاغيرا وبرنامج التكنولوجيا الزراعية وخدمات المعلومات والإرشاد الذي يعد حاليا في جمهورية تنزانيا المتحدة، ومع برنامج التنمية المجتمعية المتكاملة لمنطقة نيانزا الجنوبية (قيد الإعداد) وللمدى المتوسط مع البرنامج القادم المعني بإصلاح خدمات الإرشاد الزراعي في كينيا؛ ومع مشروع دعم PAMA وبرنامج الحكومة الثاني الشامل لقطاع الزراعة ككل في موزامبيق. وسيتم وضع استراتيجية تفصيلية من أجل إنشاء الروابط ذات الصلة في كل بلد معني قبل الشروع بالبرنامج.

ثالثا – أهداف البرنامج وأغراضه ومخرجاته

11 - يهدف البرنامج إلى تحسين سبل معيشة المزارعين في أفريقيا الشرقية والجنوبية من خلال تطوير وتكرار تنفيذ نموذج منخفض التكاليف ومستدام وذي قاعدة عريضة من أجل تثقيف المزارعين وتمكينهم. ويرمي البرنامج إلى ما يلي:

- العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على نهج مدارس المزارعين الميدانية وتعزيزه من خلال بناء القدرات المحلية على توفير خدمات مدارس المزارعين الميدانية وتيسيرها وإنشاء آليات للتمويل الذاتي لمدارس المزارعين الميدانية وربط البرنامج بالمبادرات الأخرى ذات الصلة في البلدان المعنية؛
- توسيع نطاق مدارس المزارعين الميدانية وبناء المهارات والطرائق اللازمة من أجل تمكين مدارس المزارعين الميدانية من تلبية احتياجات المزارعين المتصلة بقضايا التسويق والخدمات المالية وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز؛
- تشجيع التوجه نحو إنشاء شبكات لمدارس المزارعين الميدانية ومساندتها وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بأنشطة رئيسية باسم أعضائها.

رابعا – أنشطة البرنامج الرئيسية

12 - ستشمل أنشطة البرنامج الرئيسية ما يلي.

13 - **تعزيز نهج مدارس المزارعين الميدانية في البلدان المشاركة** – من خلال التعاون مع دوائر الإرشاد الوطنية والبرامج المدعومة من الصندوق والشبكات الآخذة في الظهور. وسيعمل البرنامج في كل من كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا على تدريب نحو 75 منسقا للمدارس الميدانية من بين المواطنين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية والمزارعين وعلى إدارة 180 مدرسة ميدانية في السنة وتوفير المساندة للمبادرات القطرية الأخرى الرامية إلى وضع برنامج لمدارس المزارعين الميدانية. وسينظم البرنامج في موزامبيق رحلات دراسية للموظفين المحليين الرئيسيين وسيدرب 20 منسقا لمدارس المزارعين الميدانية وسيدير 50 مدرسة ميدانية في السنة. وسينظم البرنامج في

كل البلدان حلقات عملية تخطيطية سنوية، وسيعقد اجتماعات إقليمية منتظمة ويوفر المساندة لتبادل الزيارات بين مزارعي مدارس المزارعين الميدانية.

14 - **النهوض بقدرة مدارس المزارعين الميدانية وشبكاتها على الاستجابة لمختلف القضايا التي تهم المزارعين بما في ذلك إقامة الروابط مع الأسواق وقضايا الادخار والتسليف وتخفيف وطأة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز** - وسيتطلب هذا مثلا تعاونا وثيقا مع الوكالات المتخصصة ضمن الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. وسيقوم البرنامج في البلدان جميعها بجمع المعلومات الأساسية وتوفير التدريب للمنسقين في المواضيع الآنفة الذكر وغيرها من احتياجات مجموعات مدارس المزارعين الميدانية. وسيتعاون البرنامج تعاونا مباشرا أيضا مع الشبكات ومجموعات مدارس المزارعين الميدانية للاضطلاع بأنشطة تتصل بالسوق فيدرب موظفي الشبكات على مهارات إنشاء المشاريع التجارية وتحديث نظم معلومات السوق القائمة وربط مجموعات مدارس المزارعين الميدانية بالأسواق ويشجع قيام شراكات تجارية بين المجموعات من جهة والمنشآت الزراعية من جهة أخرى وينظم اجتماعات سنوية للأطراف المحلية المعنية بالتسويق.

15 - **تعزيز قدرة الشبكات على إدارة صناديقها الدوارة من أجل تمويل المدارس الميدانية ذاتيا** - سيطور البرنامج مواد تدريبية ويكيف أخرى عن الطرق الرئيسية لتمويل المدارس الميدانية ذاتيا وسيزود الشبكات بمعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنها الحواسيب والهواتف والدراجات الهوائية لتمكينها من الاضطلاع بدورها المتعاظم . وسيدرب موظفي الشبكات والحكومات المحلية على إدارة الصناديق الدوارة وإنشاء صناديق دوارة تابعة لإدارة الشبكات بهدف تمويل مدارس المزارعين الميدانية.

خامسا – ترتيبات التنفيذ والرصد والمراقبة

16 - سيتولى مرفق الإدارة المتكاملة للآفات العالمي لدى منظمة الأغذية والزراعة إدارة البرنامج، وسيقوم أربعة منسقين بإدارة الأنشطة على الصعيد القطري يوما بيوم ويكونون مسؤولين أمام منسق المرفق الذي يزودهم بتوجيهاته بانتظام ويكفل حصولهم على مساندة المنظمة عموما بما في ذلك الدعم التقني والتسهيلات الدولية وخدمات الموظفين المحليين ويشجع على قيام حوار منتظم بين المنسقين المحليين الذين يتولون مسؤولية وضع خطط العمل السنوية التي يقوم مرفق الإدارة المتكاملة للآفات في منظمة الأغذية والزراعة بتنسيقها وعرضها على الصندوق لإقرارها.

17 - ستضطلع بمهمة الإشراف في البرنامج لجنة تنظيمية تتألف من منسق البرنامج وأربعة منسقين محليين والاقتصادي الإقليمي للصندوق لأفريقيا 2 – شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية والمستشار التقني (للزراعة) في شعبة الاستشارات التقنية في الصندوق.

18 - سينفذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع وزارات الزراعة المحلية. وسيكون المنسقون في حالات عديدة من موظفي الوزارات كما هو الحال بالنسبة للتقنيين الذين تتعاون المدارس الميدانية معهم. ويستعين البرنامج فضلا عن ذلك بخبرات تقنية من خارج الحكومات. وسيعمل، لا سيما في مجالات تنمية الروابط مع الأسواق والادخار والتسليف

والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وتخفيف وطأته، على بناء شراكات تعاون مع المنظمات الحكومية التي تتمتع بخبرات ذات صلة.

19 - وسيتم في كل من البلدان السعي إلى إنشاء شراكات مع البرامج الممولة من الصندوق وغيرها من مبادرات التنمية الريفية ذات الصلة بهدف توسيع نطاق تطبيق نهج مدارس المزارعين الميدانية في مختلف أرجاء الإقليم. ومع تزايد الوعي بفائدة نهج هذه المدارس واتساعه سيدخل البرنامج على نحو متزايد في حوار بشأن السياسات على الصعيد القطري وسيشجع على اعتماد مدارس المزارعين الميدانية ضمن النهج الجديدة في إطار برامج الإرشاد التي تطورها سائر البلدان.

20 - **الرصد والتقييم** - سيقوم مستشار دولي بدعم تطوير وتشغيل نظام الرصد والتقييم في البرنامج. وسينتظر منه أن يعمل مع موظفي البرنامج من أجل وضع إطار للرصد والتقييم يركز على البرنامج ونهج مدارس المزارعين الميدانية على حد سواء ويحدد المؤشرات والعمليات والمسؤوليات المتعلقة بتجميع البيانات وتحليلها. وسيشترط عرض هذا الإطار على الصندوق ضمانا لفعالية المنحة.

21 - سيتم الاضطلاع بمسؤوليات رصد البرنامج داخليا إلى حد كبير من قبل موظفي البرنامج والشبكات ومجموعات المدارس الميدانية، أما مهام التقييم فسيتم تلزيمها للجامعات المحلية التي ستقوم بتحليل التأثير على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والأسرية وتقديم المشورة إلى البرنامج من خلال اجتماعات دورية. وسيكون عليها أيضا أن تقدم تقارير تقنية مفصلة نصف سنوية إلى الصندوق وإلى مرفق الإدارة المتكاملة للآفات العالمي وأن تكون مستعدة لتقديم خلاصة عن تجربة التنفيذ وآثارها والدروس المستخلصة وقد يتم إجراء تقييم ختامي للبرنامج أيضا.

22 - سيعد تقرير سنوي عن التقدم المحرز ليزود الصندوق بلمحة عامة عن التقدم المحرز في التنفيذ بما في ذلك المشاكل التي تمت مواجهتها والحلول التي اقترحت بشأنها. وسيعد تقرير عند انتهاء البرنامج يلخص تجربة التنفيذ وآثارها والدروس المستفادة منها. ويمكن أيضا إجراء تقييم ختامي للبرنامج.

الملحق الثاني

سادسا – تكاليف البرنامج وخطة التمويل

23 – يقدر مجموع تكاليف البرنامج على مدى السنوات الثلاث نحو 1.3 مليون دولار أمريكي مفصلة كما يلي:

فئة التكاليف (بالدولارات الأمريكية)	التكاليف	الصندوق	منظمة الأغذية والزراعة
معدات	160 000	160 000	
تدريب	370 000	320 000	50 000
خبراء استشاريون	230 000	218 000	12 000
تكاليف سفر	201 000	156 000	45 000
عقود الرصد والتقييم	30 000	30 000	
تكاليف التشغيل	82 000	82 000	
لجنة البرنامج التنظيمية (13% من منحة الصندوق)	124 000	124 000	
تكاليف موظفين من المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة (9 على الأقل)	113 000		113 000
المجموع	**1 310 000**	**1 090 000**	**220 000**

24 – سيمول البرنامج من خلال منحة مساعدة تقنية قدرها 1.1 مليون دولار أمريكي من الصندوق ومن مساهمات نقديـــة وعينية تقدر قيمتها بـــ 000 200 دولار أمريكي من منظمة الأغذية والزراعة. وستصرف كل النفقات المستحقة من منحة الصندوق ضمن المناطق التي يغطيها البرنامج.

الملحق الثالث

مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي: تعزيز منظمات الفقراء وإنشاء الروابط بينها: استخلاص الدروس من تجارب منظمات المجتمع المدني ومشاريع الصندوق في آسيا

أولا – الخلفية

1 – شـــهدت الســـنوات الأخيرة تزايدا في الإقرار على صعيد الصندوق بضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني عمومـــا ومجموعـــات المســـتفيدين المقصـــودة خصوصا في عملية وضع المشاريع بكاملها. ويعتبر اشتراك أصحاب المصـــلحة والمســـتفيدين ومشاركتهم النشطة متطلبا استراتيجيا أساسيا لنجاح مشاريع الصندوق الرامية إلى استئصال الفقـــر. وقد كان دعم الصندوق لمشروع منحة المساعدة التقنية، والعمليات التشاركية: التعلم من تجارب المنظمات غير الحكومـــية فـــي آسيا والمحيط الهادي[1]، 1998–2001 جزءا من جهوده من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات التشاركية في دورة مشاريع الصندوق في الإقليم. وقد شملت الأفكار والتوصيات المتعلقة بالمتابعة ما يلي:

- ضرورة العمل بالمشاركة في المشاريع توخيا لتمكين الفقراء تمكينا حقيقيا؛
- ضرورة بناء الشراكات والقدرات تعزيزا لمؤسسات الفقراء؛
- ضرورة إقامة روابط مع "أبطال محليين" (قدوة) في البلدان من أجل توطيد بناء التحالفات في صفوف الفقراء ليس بوصفهم مجرد منفذين للمشاريع بل كمؤسسات قائمة بذاتها؛
- ضرورة جعل أصحاب القرار يدركون واقع الفئات الشعبية من خلال الدخول في حوار بشأن السياسات واستكشاف السبل التي تتيح للفقراء إسماع صوتهم؛
- ضرورة أن يكون للصندوق بوصفه محركا للمعرفة دور في تبادل المعارف مع غيره من المؤسسات.

2 – ويشدد *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006*، في الوقت نفسه، على أن فقراء الريف قادرون على التغلب على الفقر إن هم مكنوا من ذلك، على الرغم من تزايد ضعفهم في عالم متغير. وتشدد النهج الجديدة على أهمية المشـــاركة علـــى الصـــعيد المحلـــي وضمان حقوق ملكية الأصول قانونا لا سيما الحقوق المتصلة بالأراضي والمياه وضرورة بناء رأس المال البشري بما يمكن الفقراء من استكشاف وتوطيد سبل تحسين حياتهم. ويتطلب هذا التحول في

[1] مشـــروع مشـــترك بين مركز التنمية الريفية المتكاملة في آسيا والمحيط الهادي وتحالف المنظمات غير الحكومية الآسيوية من أجل الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بموجب TAG 401-CIRDAP.

السياسات بالضرورة تأكيدا مجددا على بناء المؤسسات لاسيما منظمات الفقراء أنفسهم وكذلك على أهمية دعم المؤسسات التي تيسر حصول الفقراء على الأصول والتكنولوجيا ووصولهم إلى الأسواق والأطر التنظيمية[2].

3 - تسلط *شعبة آسيا والمحيط الهادي، من خلال استراتيجيتها للحد من الفقر* الريفي والعمل بهذه المبادئ العريضة في تدخلات الصندوق، الضوء على ضرورة تمكين الفقراء والتركيز، بصورة خاصة، على الشعوب الأصلية ونساء الريف الذين يعتبرون في عداد أكثر الناس تهميشا في الإقليم. وتدعو الاستراتيجية الإقليمية التي تشدد على نهج التنمية القائمة على الحقوق إلى اعتماد أساليب تنفيذ جديدة تشمل:

- **تعزيز قدرات فقراء الريف** ضمن مؤسسات محلية تدير نفسها بنفسها من أجل تعزيز الشعور بالهوية الجماعية وبناء رأسمال اجتماعي من خلال العمل الجماعي؛
- **بناء تحالفات للفقراء** قادرة على إعطائهم صوتا مدويا يعزز مصالحهم ويحميها في المحافل السياسية والأسواق ويمكنهم من التأثير على المؤسسات المعنية بتخفيف وطأة الفقر الريفي بما في ذلك السياسات والقوانين والأنظمة؛
- **إنشاء وتطوير شراكات استراتيجية** بين المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من مؤسسات المساندة؛
- **تيسير قيام حوار بشأن السياسات وتغيرها** بما في ذلك إصلاح حقوق ملكية الأراضي والموارد بغية خلق بيئة ممكنة وعريضة.

ثانيا - الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

4 - جرت العادة أن تدرج مشاريع الصندوق في صلب تصميمها مسألة بناء المؤسسات لا سيما بناء منظمات المستفيدين المقصودين، أي فقراء الريف. ومع ذلك فإن المنظمات المجتمعية التي تنشئها المشاريع كثيرا ما تعمل قنوات لإيصال منافع المشاريع ومواردها ويكون بقاؤها بعد انتهاء المشروع موضع شك وتساؤل. وفضلا عن هذا فإن المنظمات المجتمعية كثيرا ما لا تتاح لها فرص الوصول إلى الأسواق والتأثير السياسي بحكم عدم تمتعها بصلات فعالة مع الجهات العليا، ونادرا ما تضع المشاريع هدفا لها تحقيق الاعتماد الذاتي للمجموعات أو تقيم المشاريع بمعايير هذه الأهداف أو تصنع استراتيجية للانسحاب تضمن استدامة جهود المنظمات المجتمعية بعد انتهاء المشاريع. ونادرا أيضا ما يقيم شركاء التنفيذ (ومعظمهم من المنظمات غير الحكومية عادة) على أساس قدرتهم واستعدادهم للقيام حقا بتشجيع المنظمات المجتمعية على الاعتماد على نفسها أو بجمع هذه المنظمات في تحالفات أو مجموعات تدير نفسها بنفسها.

5 - تشدد *استراتيجية الصندوق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي* أيضا على أهمية التركيز على المناطق المحرومة كالمرتفعات والجبال النائية والمناطق الهامشية والساحلية والمناطق البعلية وهي المناطق التي تتسم أيضا بضعف المؤسسات المحلية عموما وسوء إمكانات الوصول إلى الأسواق وكثرة النزاعات على الموارد. ولما كانت عملية تمكين

[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي 2001.

الفقراء عملية طويلة الأجل فإنها قد تتطلب إطارا زمنيا يتجاوز مجرد قرض عادي مما يتطلب دراسة مختلف التجارب والوسائل من غير القروض التي يمكن للصندوق بواسطتها أن يدعم مباشرة عمليات تمكين الفقراء أو ييسرها بما يكفل استمرار الدعم أو يضمن المتابعة للمشاريع الممولة بقروض.

6 - ضمت نتائج المشروع السابق لآسيا والمحيط الهادي الممول بقرض توثيقا لأفضل ممارسات منظمات المجتمع المدني فيما يخص نهج المشاركة التي يمكن اعتمادها في مشاريع الصندوق. ويلاحظ في عدد من المشاريع إنشاء عدد من مجموعات مساعدة الذات. ولكن كيف يمكن صهر هذه المجموعات في كتلة واحدة وفي اتحادات أو قطاعات أو منظمات "ممكنة" لفقراء الريف؟ والسؤال الذي يطرح بالنسبة لبلدان أخرى هو *ما هي* المؤسسات الشعبية التي ينبغي بناؤها أو تمكينها في حال وجود منظمات جماهيرية؟ ومن الدروس البارزة التي ظهرت الحاجة إلى عملية مشاركة مستمرة من جانب فقراء الريف تتجاوز دورة المشاريع بما يكفل استدامة المشروع ومنافعه.

7 - ويزمع المشروع المقترح اتخاذ خطوة أخرى في اتجاه تمكين فقراء الريف مستفيدا من الخبرات والدروس المستخلصة من مشروع العمليات التشاركية. التعلم من تجربة المنظمات غير الحكومية في آسيا والمحيط الهادي. ويأمل المشروع المقترح أن يوثق أفضل ممارسات منظمات المجتمع المدني وأن يحللها فيما يخص النهج العملية والمبادئ التوجيهية والآليات التي يمكن اعتمادها في مرحلتي وضع المشاريع وتنفيذها ضمن جهود شعبة آسيا والمحيط الهادي في الصندوق من أجل بناء قدرات منظمات الفقراء وتعزيزها. وقد حقق العديد من منظمات المجتمع المدني في آسيا والمحيط الهادي لنفسه سجلا حافلا بالنجاح في مجال بناء مؤسسات للفقراء تدير نفسها بنفسها وجمع هذه المؤسسات في مجموعات أكبر. ويمكن، فضلا عن هذا، استقاء دروس ووسائل عملية من تجارب المنظمات الشعبية ذاتها كمنظمات الفلاحين أو الشعوب الأصلية التي تدافع عن حقوقها أو تناصرها على نحو فعال لا سيما فيما يتعلق بالحقوق في الأراضي والموارد والتي ترفع صوتها دفاعا عن مصالحها لدى الجهات العليا.

8 - ستسهم المعارف المكتسبة من خلال البرنامج والدروس المستخلصة منه على مدى السنوات الثلاث في تحقيق المستوى المطلوب من الوعي والمعارف والمهارات لدى موظفي المشاريع الممولة من الصندوق وشركائها في إقليم آسيا والمحيط الهادي. وسيعمل المشرع في هذا الصدد بالاقتران مع مشروع آخر من المشاريع الممولة بقرض وهو مشروع بناء الشبكات المعرفية للمناطق الريفية في آسيا والمحيط الهادي الذي سيكون بمثابة محفل لتبادل المعارف والدروس بين المشاريع التي يمولها الصندوق.

ثالثا – هدف البرنامج وغايته

9 - الهدف الكلي لهذا البرنامج هو "تمكين فقراء الريف من خلال بناء تحالفات قوية" والغاية منه هي تعزيز قدرة الصندوق وشركائه على ما يلي:

- تقييم وتنفيذ إجراءات من أجل تطوير منظمات المجتمع المدني على نحو مستدام؛
- تشجيع تعزيز منظمات المجتمع المدني وإنشاء روابط بشأن السياسات بينها من خلال تشكيل مجموعات واتحادات.

الملحق الثالث

رابعا – الأنشطة والمخرجات الرئيسية للبرنامج

10 - **استعراض تجارب مشاريع الصندوق في آسيا في مجال بناء المنظمات بين فقراء الريف خلال السنوات العشر الماضية** – سيستعرض البرنامج عملية وضع المشاريع وعناصر بناء المؤسسات في مشاريع الصندوق في آسيا والمحيط الهادي وسيدرس بوجه خاص تجربة بناء المنظمات لفقراء الريف وأوجه نجاحها وفشلها ومعوقاتها وميسراتها، وسيولى اهتمام خاص بتوثيق تجربة مشاريع الصندوق في بناء المنظمات الريفية في القطاعات المستهدفة أولا ومنها على وجه الخصوص قطاعات الشعوب الأصلية والمرأة الريفية والفئات المهمشة الأخرى وستكون الدراسة مزيجا من الدراسات المكتبية والزيارات الميدانية إلى مشاريع مختارة.

11 - **دراسات حالة لمشاريع مختارة من مشاريع الصندوق** – سيتم خلال استعراض مشاريع الصندوق إعداد دراسات حالة عن بعضها للتشجيع على تحليل الممارسات المعمول بها في المشاريع ولدى شركاء التنفيذ تحليلا معمقا لتحديد ما إذا كانت تيسر أو تعيق تقدم المنظمات المجتمعية نحو تحقيق الاعتماد على الذات والاستدامة.

12 - **توثيق تجارب منظمات المجتمع المدني وأفضل الممارسات في مجال بناء منظمات وتحالفات مساندة أخرى لفقراء الريف** – سيحدد البرنامج أفضل ممارسات منظمات المجتمع المدني في مجال بناء منظمات الفقراء وتحالفاتهم ويوثقها. وسيعمل على تحديد أفضل الممارسات في تعبئة المجتمعات المحلية بغرض المحافظة على الحقوق في الموارد والأصول. وسينظم مؤتمر إلكتروني عن هذا الموضوع بمشاركة نطاق واسع من منظمات المجتمع المدني ومن موظفي الصندوق المهتمين بغية الحصول مع معلومات من مجموعة كبيرة. وستوزع الوثائق ومختلف التقارير المستخلصة من الدراسات والمؤتمر الإلكتروني على موظفي مشاريع الصندوق في إقليم آسيا والمحيط الهادي وفي أقاليم أخرى وكذلك من خلال مشروع إنشاء الشبكات المعرفية للمناطق الريفية في آسيا والمحيط الهادي.

13- **دليل الموارد أو مجموعة الأدوات** – ستعقد "ندوة كتابة" إقليمية لمدة أسبوعين يشارك فيها 30 من العاملين الميدانيين الآسيويين ومن موظفي الصندوق لتسجيل تجاربهم الميدانية في مجال بناء قدرات منظمات الفقراء وتعزيزها وإنشاء الروابط بينها وتحليل هذه التجارب واستخلاص الدروس منها. وسيعالج حوار الأنداد هذا نطاقا عريضا من المواضيع يشمل الدروس العملية والأدوات اللازمة في مجالات المفاوضات بين المجموعات، وبناء مجموعات المساندة والتحالفات بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة، وتعبئة المجتمعات المحلية. وينتظر أن تتمخض الندوة عن دليل للموارد يعرض الممارسات المجربة ميدانيا بشكل بنود موجزة وموضحة وسهلة القراءة. وسيستخدم الدليل أساسا لوضع منهاج تدريبي عام لموظفي المشاريع وشركائها يوضع موضع الاختبار الميداني من خلال حلقات عملية قطرية في مجال بناء القدرات. وسيوزع دليل الموارد هذا بشكليه المطبوع والإلكتروني على الصندوق وموظفي المشاريع والشركاء والعاملين الميدانيين الآخرين.

14 - **تنظيم حلقات عملية وأنشطة قطرية في مجال بناء القدرات لصالح موظفي مشاريع الصندوق والمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني** – ستنظم حلقات عملية وأنشطة في مجال بناء القدرات لصالح موظفي مشاريع الصندوق وشركائه في مختلف البلدان تفيد من الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات المحددة من خلال استعراض تجربة مشاريع الصندوق في آسيا وتوثيق تجارب منظمات المجتمع المدني ومجموعة الأدوات ودليل الموارد. وسيطلب

إلى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة وغيرها من مصادر الخبرات المساهمة بمدخلات تدريبية في المجالات الضرورية لبناء تحالفات فقراء الريف وتقديم خدمات استرشادية. وينتظر أن توفر معظم المساهمات والخبرات من أجل التدريب من خلال دليل التدريب. وستبنى أنشطة بناء القدرات على احتياجات المشاريع المختلفة وأطرها وستختلف باختلافها لتشمل التدريب أثناء العمل، ووضع مناهج التدريب، وتنظيم حلقات عملية لمختلف الأطراف صاحبة المصلحة، وتيسر التعاون بين المجموعات، والزيارات الدراسية، وتقييم المؤسسات بالمشاركة، وأنشطة التخطيط. ومن المنتظر أن تشمل التدخلات الإنمائية القطرية خمسة بلدان هي إندونيسيا والفلبين في جنوب شرقي آسيا وبنغلاديش والهند في جنوب آسيا ومنغوليا في شرق آسيا.

15 - **تنظيم حلقات عمل إقليمية للأطراف صاحبة المصلحة** – ستنظم حلقة عمل إقليمية قرب انتهاء البرنامج للنظر في آثار التدخلات ونتائج اختبار الأدوات. وستعرض على الحلقات توصيات بشأن النهج والآلية المقترحة للصندوق من أجل تعزيز منظمات الفقراء وبناء الروابط بينها.

16 - وفيما يلي وصف لتصميم المشروع وإطاره.

خامسا – النتائج والمنافع

17 - ينتظر من البرنامج المقترح أن يحقق النتائج التالية:

- تعزيز وعي موظفي البرنامج وشركاء المشاريع في الإقليم الآسيوي وزيادة معارفهم في مجال بناء منظمات وتحالفات فقراء الريف؛
- تعزيز قدرة موظفي المشاريع ومنظمات المجتمع المدني الشريكة على تطبيق الأدوات والنهج المختبرة ميدانيا لدعم العمل الإنمائي للمنظمات المجتمعية وضمان استدامته؛
- خلق بيئة سياسات ممكنة ومساندة من أجل توسيع المنظمات المجتمعية وبناء التحالفات وتعزيز الاستدامة في إطار برامج الصندوق ومشاريعه في إقليم آسيا والمحيط الهادي؛
- تعزيز إمكانية تعبئة المنظمات المجتمعية لتصبح قادرة على التأثير على السياسات لاسيما تلك المتصلة بالبيئة السياسية للمنظمات المجتمعية وكذلك على الحقوق المتعلقة بالأراضي والموارد.

سادسا – ترتيبات التنفيذ

18 - سيقوم مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي بتنفيذ برنامج العمل بالتعاون مع تحالف المنظمات غير الحكومية الآسيوي من أجل الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وسيتولى المركز مسؤولية رصد البرنامج بمشاركة موظفي التحالف والصندوق في البلدان المختارة. وستنشأ لجنة تنظيمية تتألف من ممثلين عن الصندوق والمركز والتحالف وعدد من شركاء المشروع حسب الحاجة. وستجتمع اللجنة التنظيمية سنويا لاستعراض برنامج

العمـــل والميزانية. وسيوقع المركز والتحالف على مذكرة تفاهم يرضى عنها الصندوق تنص على الأنشطة التي يتعين على كل مؤسسة أن تضطلع بها وتحدد طرق التنفيذ وما يوازيها من الترتيبات المالية.

سابعا – مؤشرات تكاليف البرنامج وتمويله

19 – يقـــدر مجمـــوع تكاليف البرنامج لمدة ثلاث سنوات بمبلغ قدره 000 510 دولار أمريكي، وتشمل المساهمات العينـــية مـــن مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي وتحالف المنظمات غير الحكومية الآسيوي من أجل الإصـــلاح الزراعي والتنمية الريفية 36 شهرا من وقت الموظفين ونفقات موظفين إقليميين آخرين واستخدام التسهيلات المكتبية بقيمة 000 60 دولار أمريكي تقريبا. وتبلغ مساهمة الصندوق 000 450 دولار أمريكي.

النفقات	الصندوق	المركز	التحالف	المجموع
استعراض تجارب مشاريع الصندوق	25 000			25 000
توثيق أفضل ممارسات منظمات المجتمع المدني	25 000			25 000
دليل الموارد	90 000			90 000
أنشطة بناء القدرات القطرية	150 000			150 000
التنسيق الإقليمي وتكاليف السفر	80 000	30 000	30 000	140 000
اجتماعات اللجنة التنظيمية السنوية وتكاليف البرمجة	20 000			20 000
الاتصالات	20 000			20 000
تقارير ومطبوعات	10 000			10 000
حلقة عمل إقليمية	30 000			30 000
المجموع	**450 000**	**30 000**	**30 000**	**510 000**

الملحق الرابع

مركز بحوث التنمية الدولية: برنامج إحداث شبكة لتوليد المعارف وتبادلها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (المرحلة الأولى)

أولا – الخلفية

1 – كلما تطورت تكنولوجيا المعلومات وتعاظمت المعلومات المتاحة للجمهور مع شبكة الإنترنت كلما تعززت فرص الاطلاع على المعارف والتقنيات في البلدان النامية. وييسر تطور تكنولوجيا المعلومات الحوار والاتصال أيضا إذ يتيح فرصا واضحة لحوسبة المعلومات والمعارف وإرسالها فورا إلى حيث يمكن استخدامها. ويمكن إدراج المعلومات والمعارف الموثقة على الخط المباشر وربطها بمعلومات خارجية ذات صلة ويمكن إدارتها وتبادلها محليا في سجلات وقواعد بيانات إلكترونية. ويمكن استكمال هذه الأدوات والتطبيقات الجديدة بتقنيات اتصال عادية منها على سبيل المثال الأقراص المضغوطة والمذياع والتليفزيون والمواد المطبوعة والهواتف مثلا في المناطق غير الموصولة وصلا كافيا بشبكة الإنترنت بآليات اتصال تقليدية (كالأغاني والشعر والمسرح مثلا). وهكذا توفر تكنولوجيا المعلومات عدة فرص لدعم تقاسم المعلومات والمعارف ذات الصلة من خلال مشاريع الصندوق، ولتعزيز الحوار بين المشاريع والأطراف المحلية صاحبة المصلحة، وتوسيع نطاق الوصول وتعزيز تبادل المعارف مع المجتمعات المحلية الريفية.

2 – ومع هذا فإن الصندوق مازال لا يوظف أدوات المعلومات الجديدة إلى أقصى إمكاناتها في مشروعاته وأن هذه الأدوات تبقى خارج متناول المجموعات المستفيدة من المشاريع على الرغم من دورها الممكن في تيسير تبادل المعلومات المفيدة وفي تعزيز الحوار. بل إنه يمكن القول أن الفئات الأغنى في البلدان النامية هي التي أفادت أكثر من غيرها من التقدم العالمي في تكنولوجيا المعلومات مما زاد في هوة الدخل بينها من جهة وفقراء الريف من جهة أخرى.

ثانيا – الأساس المنطقي للبرنامج وأهميته للصندوق

3 – يشدد الإطار الاستراتيجي للصندوق على ضرورة تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم وتحسين قدرتهم على الحصول على المعارف والتكنولوجيا. ويعكس هذا الهدف الاستراتيجي إقرار الصندوق بالدور الحاسم الذي تؤديه المعارف في تقوية الفقراء وتمكينهم من التغلب على فقرهم. وتقر الاستراتيجية الإقليمية لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بضرورة تشجيع الابتكار المتواصل من خلال خطط رائدة قابلة للتكرار وتشدد على أهمية دعم برنامج البحوث وبناء القدرات في الإقليم.

4 – يتمتع الصندوق، بفضل خبرته في تنفيذ مشاريع الصندوق بالتعاون الوثيق مع المزارعين والمجتمعات الريفية في مواقع إيكولوجية واقتصادية–اجتماعية متنوعة، بموقع فريد يسمح بتقدير احتياجات فقراء الريف من معلومات السوق والتكنولوجيا المناسبة. وقد أدت رغبة الصندوق في التوجه إلى فقراء الريف في الإقليم إلى جعله يركز معظم مساعداته في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على المناطق الزراعية الجافة وذات الإمكانات الضعيفة والحديثة الري.

وتوفر المعوقات والخصائص المشتركة التي تؤثر على سبل معيشة المجتمعات الريفية الفقيرة في الإقليم مبررا قويا لتبادل المعارف والتجارب بين المشاريع الممولة من الصندوق والأطراف صاحبة المصلحة.

5 - يهدف البرنامج المقترح إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحفيز الجهود الرامية إلى الحد من الفقر الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال تحسين توليد المعارف وتبادلها لصالح فقراء الريف. وهو يهدف على وجه الخصوص إلى الإفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التي تتيحها الوسائل والتقنيات الجديدة والميسورة في مجال إدارة المعلومات من أجل استغلال القيمة التي تمثلها المعارف المستقاة من مشاريع الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويفيد البرنامج من الخبرات المكتسبة من عدة مبادرات مشابهة اضطلع بها الصندوق في أقاليم أخرى كمبادرة فيد أمريكا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشبكات المعارف للمناطق الريفية في آسيا والمحيط الهادي ومبادرة فيد أفريكا في أفريقيا الغربية والوسطى.

6 - حرصا من البرنامج على خلق قواسم مشتركة بين المشاريع المشاركة والتركيز على تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة فإنه سيستهل عمله بمرحلة رائدة تشمل مجموعة من المشاريع الحيوية في خمسة بلدان رئيسية (مصر والأردن والمغرب والسودان وتونس) تم اختيارها استنادا إلى المعايير التالية: توافر بنى أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقاعدة للاتصال بالإنترنت، ووجود مجموعة من المشاريع والتدخلات الممولة من البرنامج، وتوافر عمل إنمائي قائم في معظمه على مشاركة المجتمعات المحلية، ووجود سياسة حكومية تقدمية فيما يتعلق بالحكم والتغطية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيكون بمقدور كل البلدان الأخرى في الإقليم الاطلاع على المعارف التي يتم جمعها من خلال مبادرة البرنامج والمساهمة في إغنائها.

7 - تقوم استراتيجية البرنامج على الإقرار بان تحسين الاتصالات وتبادل المعارف بين المشاريع ومع شركاء المشاريع مهمة صعبة تتطلب تركيزا مبكرا على بناء القدرات وتطوير ثقافة الاتصالات ولهذا ينوي البرنامج إنشاء شبكة لمشاريع الصندوق وتعزيز قدرة هذه المشاريع في توليد المعارف والاتصالات. وسيركز البرنامج على تعزيز البنى الأساسية التقنية من أجل تحسين إدارة المعلومات وعلى استخدام الأدوات وتحسين المهارات التي من شأنها تيسير تبادل المعارف بين المشاريع المتساندة وعلى تطوير "المضمون" ذي الصلة أو المعارف المحوسبة باستخدام مختلف أدوات الاتصالات ومنها المواقع على شبكة الإنترنت وغيرها من وسائط الإعلام البديلة.

8 - ويدرك الصندوق أيضا إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسهام في تحسين تبادل المعلومات واستخلاص المعارف المحلية على الصعد القاعدية. ويوفر البرنامج الدعم لهذا النشاط من خلال تجارب بحثية محدودة مع شركاء محليين.

ثالثا – البرنامج المقترح

9 - الهدف العام للشبكة هو تحسين عمليات مشاريع الصندوق والنتائج التي تحققها، وتعزيز تحقيق أهداف المشاريع وتحسين سبل معيشة المشاركين في مشاريع الصندوق. وغاية البرنامج هي تعزيز قدرة مشاريع الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات المفيدة ونقلها.

الملحق الرابع

10 - ستنظم شبكة إقليمية لتوليد المعارف وتبادلها بغية (أ) تعزيز قدرة مشاريع الصندوق في المشاركة على إدارة المعلومات وعلى حوسبتها وتبادلها واستخدامها مع أعضاء الشبكة الآخرين؛ (ب) تشجيع قيام مجتمعات وشبكات بين مشاريع مختارة في البلدان الخمسة؛ (جـ) تحديد واعتماد آليات ابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات لضم المجتمعات الريفية إلى تلك التي تمارس تبادل المعارف. وعندما تقوم مشاريع الصندوق باستخدام الشبكة لتبادل المعلومات والتجارب وافضل الممارسات والدروس وقصص النجاح الباهر فيما بينها ومع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة فإنها تصبح أقدر على تحسين عملياتها وعلى تزويد المستفيدين بمعلومات مناسبة لحل المشاكل.

11 - وينتظر أن يتم في نهاية البرنامج تحقيق النتائج الخمس التالية:

(i) تطوير قدرة تقنية ونظم لإدارة المعلومات:

- تعزيز وصل المشاريع بالإنترنت وإمكانات استخدام موظفي المشاريع للبريد الإلكتروني؛
- توفير الدعم التقني للمشاريع المشاركة من أجل إنشاء شبكات محلية لتعزيز إدارة المعلومات؛
- توفير الدعم من أجل تطوير مواقع مستدامة للشبكات والمشاريع بما في ذلك توفير التدريب والمساندة التقنية؛

(ii) تعزيز القدرات في مجال إدارة المعارف:

- تدريب عدد مختار من موظفي المشاريع ليعملوا منسقين للمعارف وتدريب مزيد من الموظفين على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إنشاء شبكة إقليمية أخرى وطنية (على أساس رائد) لمشاريع الصندوق وتوعية الشركاء الوطنيين والإقليميين بمبادرة إدارة المعارف؛
- استخدام الأدوات والموارد ومنها أماكن العمل الافتراضية والمواقع على شبكة الإنترنت وقوائم البريد الإلكتروني والمجموعات الإلكترونية؛

(iii) إتاحة المعارف والمضامين ذات الصلة وتعزيز عملية إقامة الشبكات:

- تحديد احتياجات مشاريع الصندوق من المعارف الأساسية (عمليات تقدير واستقصاء الاحتياجات)؛
- تنظيم اجتماعات وحلقات عمل (وجها لوجه ومؤتمرات إلكترونية) بين المشاركين في المشاريع عن مواضيع رئيسية وتوثيق المعارف التي تنبثق عن اللقاءات؛
- اكتشاف موقع المعارف والتجارب والخبرات في المشاريع المتشابهة؛
- معالجة المعلومات القائمة وتحويلها إلى الشكل الرقمي أو النظير المناسب ونشرها على مواقع الإنترنت؛

- تعبئة الممارسين والخبراء على الصعد المحلية والقطرية والإقليمية من أجل التصدي لفجوات المعارف الحقيقية؛

(iv) تحديد آليات ابتكاريه رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإشراك المجتمعات المحلية الريفية في تبادل المعارف؛

(v) إنشاء شبكة فعالة تساندها وحدة تنسيق برمجية.

رابعا – النتائج المتوقعة والمنافع المنتظرة

12- من المنتظر أن يتم بنهاية البرنامج الذي تبلغ مدته 3 سنوات إنشاء شبكة معارف فعالة مع مجموعة هامة من مشاريع الصندوق. وستشكل هذه الشبكة إطارا لتعزيز تبادل المعارف والمعلومات بين الصندوق ومشاريع الصندوق والأطراف صاحبة المصلحة في المشاريع في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن شأن هذه الشبكة الإقليمية الفاعلة أن تقرر (مباشرة أو بطريقة غير مباشرة) فرص حصول المجموعات التي يستهدفها الصندوق على المعلومات المناسبة الخاصة بحل المشاكل وأن تحسن، في الوقت نفسه، أداء مشاريع الصندوق في تحقيق أهدافه. وسيسهم استخدام هذه المعارف لحل المشاكل في النهوض بالممارسات وزيادة الكفاءة وتحسين ظروف المعيشة.

13 – وسيسهم البرنامج المقترح في تعزيز نهج الصندوق الاستراتيجي بتقوية قدراته في مجال تبادل المعارف وخلق إمكانات لتبادل النهج والحلول على صعيد الصندوق ككل وبين الجهات التي يستهدفها الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وستوفر الشبكة، من خلال ربطها بين مشاريع الصندوق ومع غيرها من المشاريع والمؤسسات العاملة في ظروف مشابهة، قيمة مضافة لعمل القائمين على التنفيذ في الميدان للمجتمعات المستهدفة المعنية بالمشاريع التي يمولها الصندوق. وستوسع الشبكة نطاق مبادراتها في مجالي البحوث والتطوير وتحد من المسافة "الافتراضية" بين عمليات الصندوق. وستكون الشبكة بمثابة محفل لتبادل التجارب والمعلومات وللتعلم المشترك. وستخلق الشبكة ثقافة لتبادل العلوم وستمنهج التجربة وعمليات التوثيق وتبادل الممارسات الحسنة.

خامسا – ترتيبات التنفيذ

14 – سينشئ المركز الدولي لبحوث التنمية وحدة تنسيق البرنامج في مقره في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالقاهرة، مصر. وسيقوم المركز، بالتشاور مع الصندوق، بتعيين منسق متفرغ للبرنامج ومساعد إداري. وستشرف على وحدة تنسيق البرنامج لجنة تنظيمية برئاسة الصندوق تضم ممثلين عن مشاريع الصندوق وعن المركز الذي سيتولى المسؤولية العامة عن تنفيذ البرنامج. أما خطط العمل والميزانيات السنوية فستخضع لموافقة مدير شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الصندوق. وسيقوم منسق البرنامج بمهام أمين اللجنة التنظيمية.

15 – وستضع وحدة تنسيق البرنامج مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع المشاريع المشاركة في البلدان الخمسة بهدف تحديد مسؤوليات الشبكة والمشاريع بوضوح. وسيقوم كل مشروع مشارك في الشبكة بتقديم خطة عمل سنوية إلى وحدة تنسيق المشروع تبين الأنشطة وطرق التمويل المقترحة. وسيعين كل مشروع مشارك في الشبكة مندوب اتصال

يضـــطلع بمهمـــة منسق معارف المشروع. وسيستند في تعيين مندوب الاتصال إلى معايير محددة حرصا على اختيار عوامـــل تغيـــير دينامـــية ومتحمســـة لهذه المهمة. وسيكون منسق المعارف المختار مسؤولا عن تنسيق أنشطة الشبكة الإقليمـــية بين وحدات إدارة المشروع والمشروع. وسينتظر من المنسق، فضلا عن هذا، أن يتابع إنشاء وتشغيل شبكة محلـــية صغيرة ومنخفضة التكاليف تنشأ في كل وحدة من وحدات إدارة المشاريع لتضمن للموظفين توافر حد أدنى من إمكانات الاتصال بالإنترنت.

سادسا – مؤشرات وتكاليف البرنامج وتمويله

16 – ســـتكون مـــدة المشـــروع ثلاث سنوات وسيبلغ مجموع تكاليفه 1.4 مليون دولار أمريكي. وفيما يلي تفاصيل التكاليف والتمويل.

	الصندوق	المركز	مشاريع الصندوق	مصادر خاصة وحكومية	المجموع
بناء القدرات التقنية	60 000		60 000		120 000
بناء قدرات إدارة المعارف	350 000				350 000
تطوير المضمون وإقامة الشبكات	350 000		40 000		390 000
إقامة شبكات مجتمعية رائدة	140 000			50 000	190 000
تنسيق المشروع وتنفيذه	100 000	250 000			350 000
المجموع	**1 000 000**	**250 000**	**100 000**	**50 000**	**1 400 000**